جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٦١)

الامكانيات والآفاق المستقبلية
للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى
فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع

يناير ١٩٩١

محتويـــات البحـــــث

صفحـــة

تقديـــــم:

الجـــزء الاول : الموارد الانتاجية، فى دول مجلس التعاون العربى ٥

د ٠ مجدى محمد خليفه

الجـــزء الثانى : التكامـــل الاقتصـــادى وهياكـــل الانتـــاج ٦٦

د ٠ محمد عبد الشفيع عيســـى

الجـــزء الثالث : التكامـــل الاقتصـــادى و هياكـــل الطلب ١٣٨

د ٠ فاديه محمد عبد السلام

تقديـــــم

يمثل التكامل الاقتصادى الاقليمى أحد المداخل الرئيسية للتنمية فى البلدان المتخلفه والساعية الى النمو . وقد تحققت تجارب واعدة بالفعل فى أمريكـــا اللاتينية وافريقيا . وتتزايد ضرورة التكامل على الصعيد الدولى اذا أخذنـــا بعين الاعتبار الميل المتعاظم الى التكتل الاقتصادى على مستوى العالم الصناعـى وهو ما يتمثل بصفه خاصة فى (الجماعة الاقتصادية الاوربية) وما ينتظـــر أن تحققه من تطور تكاملى جذرى فى غضون العامين القادمين . ويضاف الـــى ذلك الأثر العميق لثورة العلمية التكنولوجية على النظام الاقتصادى العالمـــى ، وخاصة من حيث احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيات الرفيعه الجديد ، ومـــا أدى اليه ذلك من صعوبات جمه تواجه بل وتحاصر البلاد الساعية الى النمو ، بحيـــث أصبحت فرصها فى النمو أقل من ذى قبل ، وأصبحت تكلفة النمو (تكلفـــة الفرصة البديلة) أعلى بكثير مما سبق .

وفى هذا الاطار تبدو عملية التكامل على مستوى الوطن العربى ، ضـــرورة تنمية ، بل وضرورة حياة .. ذلك أن البلدان العربية ـ كل بمفردها ـ تفتقـــد المقومات الكافية واللازمة لتحقيق التنمية ولصيانة أمنها القومى الشامل وتلبيـــة الاحتياجات الاجتماعية الضرورية لشعوبها .

هذا من جهة . ومن جهة ثانية فان تجارب النمو القطرية فى العقـــود القليلة الماضية قد أسفرت عن نقاط اختناق واضحة ، بحيث لم تستطع أى منهـــا أن تقيم هياكل انتاج متناسقة وأن تنشىء طاقات انتاجية قادرة على الامداد بال

والخدمات اللازمة لرفع مستوى المعيشة ـ ودعم ذلك اقامة اقتصاد قوى قادر على انتهاج طريق التطور المتواصل بالاستفادة من أحدث منجزات التقدم العلمى والتكنولوجى وفى اطار مراعاة الاطار الحضارى والقيمى للأمة .

ومن جهة ثالثة فان تجربة التكامل من خلال جامعة الدول العربية فيما سمى (العمل العربى الاقتصادى المشترك) لم تسفر عن نتائج عملية مثمرة ، وذلك رغم قوة وتجانس الاطار التشريعى لهذا العمل : ابتداء من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى (عام ١٩٥٠) ، واتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت (١٩٥٣) مرورا باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٥٧) وقرار السوق العربية المشتركة (١٩٦٤) وانشاء المنظمات الاقتصادية العربية المتخصصة (مالية وصناعية وزراعية ... الخ) واقامة العديد من المشروعات العربية المشتركة ، ثم قرار استراتيجية العمل العربى الاقتصادى المشترك (١٩٨٠) ، وانتهاء باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية (١٩٨١) ... الخ .

وفى محاولة لتجاوز الآثار السلبية الناجمة عن جمود العمل العربى المشترك جرت محاولة فى عقد الثمانينات لاقامة تجمعات اقليمية عربية ذات طابع اقتصادى بارز ، وكان أولها مجلس التعاون الخليجى فى أوائل العقد ، وتلاه اتحاد المغرب العربى ومجلس التعاون العربى فى آخر العقد (١٩٨٩) ..

ولا شك أن الظروف العربية العامة تلقى بظلالها على هذه التجمعات ، أداء ومآلا ، ورغم كل شئ يظل من الممكن القول ان الفكرة الكامنة وراء هذه

التجمعات هى محاولة تجاوز الجمود فى العمل العربى الاقتصادى فى العقود الأربعة التالية لاقامة جامعة الدول العربية (١٩٤٥) .

وقد حاولنا فى هذا البحث أن " نوثق " — بالعرض والتحليل " الأمل " التكاملى الذى أطلقه تكوين مجلس التعاون العربى فى فبراير ١٩٨٩ — بالتركيز على امكانيات هذا الأمل وآفاقه .. سعيا الى القاء بعض أضواء أمام الباحثين والخبراء وصانعى القرارات العربى لعلها تسهم فى انارة الطريق نحو اختيار أقوم السبل للتكامل الاقتصادى العربى ، بوصفه ضرورة تنمية بل وضرورة حياة .. كما أشرنا .

وتتركز " الاضافة " الرئيسية المتوقعه من هذا البحث فى النظر الى الامكانيات والآفاق المستقبلية للتكامل من زاوية هياكل الانتاج والتوزيع ، مع الاعتماد بصفة أساسية على بيانات الحسابات القومية للبلدان العربية .

ومن أجل تحقيق الهدف من البحث تم تقسيمه الى ثلاثة أجزاء رئيسية ؛ تناولنا فى الجزء الاول قاعدة الموارد الانتاجية لبلدان مجلس التعاون العربى ، باعتبارها نقطة الانطلاق للعملية التكاملية ، اذ تحدد نطاق التكامل والمدى الذى يمكن أن يتطور اليه .. وأعد هذا الجزء د . مجدى محمد خليفه ، وفى الجزء الثانى تناولنا هياكل الانتاج مع تركيز خاص على هياكل الانتاج الصناعى ، وبصفه أخص : صناعة السلع الرأسمالية — حيث تم تقديم دراسة حالة لها باعتبارها القطاع الرائد " المفترض " فى اطار التنمية الصناعية ككل . وقام باعداد هذا الجزء د . محمد عبد الشفيع عيسى .

أما الجزء الثالث فقد تناول هياكل الطلب أو استخدام الناتج ، في الدول المعنية ، اذ لا تكتمل صورة التكامل بدون دراسة هيكل الاستهلاك والاستثمار والصادرات ، مع عناية خاصة بقاعدة البيانات ذات الصلة واجراء الحسابات اللازمة (حساب المرونات ... الخ) . وأعدت هذا الجزء د. فاديه محمد عبد السلام .

وقد حاولنا في سياق الأجزاء الثلاثة ابراز امكانيات التكامل وآفاقه ، في حدود الغرض من البحث ، ومع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود دراسات سابقة في هذا المجال وخاصة بالنظر لحداثة مجلس التعاون العربي أصلا .

ونأمل أن يكون هذا البحث قد أسهم في القاء بعض الاضواء على أحد الآمال التكاملية الرئيسية التي تعلقت بها أنظار الوطن العربي في مرحلة هامة من تاريخه الاقتصادي .

والله الموفق ،

الباحث الرئيسي

د. محمد عبد الشفيع عيسى

الجـــــزء الاول

المـــــوارد الانتاجيـــــة

د . مجدى محمد خليفه

مقدمـــــة :

لقد شهد العالم خلال الحقبه الاخيره من القرن العشرين العديد من الاضطرابـــات الاقتصادية التى كان مؤداها ارتفاع معدلات التضخم فى بلدان العالم المتقدم ومن ثم فى بلدان العالم الثالث والتى أثر بشكل مباشر على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية فى دول العالـــم الثالث .

ولقد عانت المنطقة العربيه بشكل خاص من هذه الاضطرابات الاقتصاديه وذلك لأن معظـــم اقتصاديات هذه الدول تعتمد على الصادرات الغير منظوره خاصة البترول[1] مما جعل تذبـــذب أسعار البترول عامل رئيسى وراء تدهور اقتصاديات هذه الدول ، وخاصة وأن الموارد الاقتصاديـــة الطبيعية فى هذه الدول تمثل نسبة ضئيله اذا ما قورنت بمورد البترول .

أيضا هذه الاضطرابات الاقتصادية العالمية وما تبعها من ارتفاع فى معدلات التضخـــم الاقتصادى ، أدى الى تدهور فوائض ميزانيات هذه الدول بل وتحول هذه الفوائض الى عجـــز متزايد مما زاد من أعباء القروض الاجنبية وما أوقع هذه الدول فى مصيدة الخداع النقدى ومن ثم تدهور قيمة العملات المحليه واضطرارها الى تخفيض قيمة العمله الوطنية وفقا لبرامج الاصـــلاح الاقتصادى التى يفرضها صندوق النقد الدولى مما يزيد من حدة التضخم بالاضافة الى حـــدة أثر الديون الاجنبيه على الاقتصاديات المحلية .

كل هذا كان بمثابه العبء الكبير على الموارد الطبيعية المتوافره فى الدول العربيـــة فالدول النفطيه اتجهت الى زيادة المبيعات من النفط للدول الاجنبية مما يعتبر استنزاف لثـــروة وطنية ، حيث تحصل على نقد أجنبى من مورد طبيعى دون أى عمليات تصنيعية مما يجعـــل سعره معتمد اعتمادا كليا على مستوى الأسعار العالمى ومما يجعله أيضا فريسة سهلة لمعـــدلات التضخم العالمى والمحلى على السواء .

---

(١) الصادرات الغير منظورة هى الصادرات غير السلعية مثل السياحة وتحويلات العامليـــن والخدمات الأخرى . وبمعنى آخر هى الصادرات التى ليست فى صورة عينية وتعتمد اعتمادا كبيـــر على الأسعار العالمية وأيضا على سعر الصرف ولا يمكن تحديد كمية انتاجها محليا . ولـــقد أدرجنا البترول ضمن هذه السلع نظرا لسببين رئيسيين :

١) عدم قدرة تحديد كمية الانتاج منه تحديدا قطعيا .

٢) ارتباطه بشكل كبير على الظروف العالمية وخاصة السياسية .

والدول الغير نفطيه زادت من حصولها على النقد الاجنبى فى صورة قروض أجنبيه وانقلت العبء على الموارد المحليه حيث استخدمت القروض استخدام استهلاكى وأهملت تنمية الموارد المحلية بما يحقق قاعدة انتاجية تحد من أثر معدلات التضخم .

هذه التغيرات الهيكليه فى الاقتصاديات العالميه وما تبعها من تغيرات هيكليه فى الاقتصاديات المحلية ، بالاضافة الى زيادة حركة التكتلات الاقتصادية فى دول العالم المتقدم أدى الى اتجاه الدول العربية الى التكتلات الاقليمية خاصة وأننا على أبواب أوربا الموحده فى أوائل هذا العقد بالاضافة الى احتمال حدوث تكتلات اقليميه أخرى مثل ألمانيا الموحده وغيرها خاصة بعد انهيار النظام الاشتراكى والذى يمثله اتحاد دول الكاميكون واحتمال سيطرة النظام الرأسمالى الحر مره أخرى مما كان مدعاه لزيادة التمسك بالتكتلات الاقليمية فى الدول العربية لمواجهة التحديات الدولية خاصة من الدول المتقدمه .

ولقد كان مجلس التعاون العربى أحد هذه التكتلات الاقليمية العربية والذى أضاء الشمعة الأولى من حياته بعد أن أثبت فى مادته الثانيه من مواد الاتفاقية أهمية التدرج فى تنفيذ التعاون الاقتصادى بدءا بتنسيق السياسات ثم الخطط وبعدها الانتقال الى التكامل الاقتصادى والسوق المشتركة ، هذا بالاضافة الى تركه بابى العضوية مفتوح لكى يكون نواه لتجمع عربى واسع ، هذا علاوه على أنه كان المدخل الاقتصادى هو حجر الاساس لقيام المجلس .

ويعتبر تحليل وحصر الموارد الاقتصاديه والطبيعية لدول المجلس أحد العناصر الهامه لكى يمكن بناء هياكل انتاج قويه لدول المجلس ولكى يمكن تحديد الآفاق المستقبليه للتعاون الاقتصادى بين دول المجلس ، وهذا ما يتناوله هذا الجزء من الدراسة .

الموارد الطبيعية لدول المجلس *

الموارد الطبيعية هى عباره عن الموارد التى لم يتدخل الانسان فى ايجادها ولكن عباره عن هبه الله للمجتمع ، ودول المجلس هى دول غنيه بالموارد الطبيعية ، والموارد الطبيعية فى حد ذاتها تعتبر ثروه ولكن هذه الثروة ان لم يتم استخدامها استخداما اقتصادى كفئ فانها سوف تصبح ثروه مخزونه وبالتالى لا يستفيد منها الأنسان ، ولذا فان أهمية تحويل الموارد الطبيعية الى موارد اقتصادية يعتبر من الأهمية بمكان .

وهذا الجزء من الدراسه سوف يتناول الموارد الطبيعية بالتحليل لمعرفة حجم هذه الموارد ومدى تركزها بالنسبه للدول الأربع والموارد الطبيعية يمكن تقسيمها الى ثلاث أنواع من الموارد هى الموارد الأرضيه والموارد السمائيه وموارد النفط الخام والغاز الطبيعى .

أولا : الموارد الأرضيـــة :

والمقصود بالموارد الأرضية أى طبوغرافيا الأراضى فى دول المجلس من حيث المساحة الجغرافيه الكليه ثم ما بداخلها من مساحة أراضى زراعية سواء المروى منها أو المطرى أو المتدولة من غير زراعة أو ما تنموبه الأشجار الخشبيه ويسمى الغابات ثم تأتى أراضى المراعى والتى غالبا ما تنمويها الحشائش والأعشاب التى تستخدم فى رعى الأغنام والأبقار وخلافه ولكن دون تدخل الانسان سواء بالزراعة أو الرى وهى تعتمد على مياه الأمطار .

ويوضح جدول رقم (١) أن المساحه الجغرافيه لدول المجلس بلغت نحو ١٢٢ر٩ مليون هكتار تتركز هذه المساحة فى جمهورية مصر العربية حيث تبلغ مساحتها نحو ١٠٠ر٢ مليون

---

* يقصد بدول المجلس دول مجلس التعاون العربى مصر ـ الأردن ـ العراق ـ اليمن الشمالى .

هكتـــار بنسبة تبلغ حوالى ٩ر٥٧ ٪ من جملة مساحة دول المجلس ، تلى مصر من حيث المساحة الجغرافيه الجمهورية العراقية حيث تبلغ مساحتها الجغرافيـة نحو ٧٥ر٤٣ مليون هكتار تمثل حوالى ٣ر٢٥ ٪ من جملة مساحة دول المجلس ، ثم تأتى بعد العراق اليمن الشمالى حيث تبلغ مساحتها الجغرافيه حوالى ٢٠ مليون هكتار تمثل نحو ٥٦ر١١ ٪ من المساحة الجغرافيه لدول المجلس ، وتأتى فى المؤخره الاردن حيث تبلغ مساحتهـــا الجغرافيه حوالى ٩ر٨ مليون هكتار تمثل حوالى ٢ر٥ ٪ من جملة المساحة الجغرافيـــة لدول المجلس خلال عام ١٩٨٥ ،من ذلك يلاحظ أن أكبر مساحة جغرافية تتمتع بها مصـــر تليها العراق ثم اليمن الشمالى فالأردن .

ولكن بتحليل مساحة الأراضى الزراعية سواء المرويه منها أو المطريه يلاحظ تركز مساحـــة الأراضى الزراعية لدول المجلس فى الجمهورية العربية العراقية حيث تستحوذ على نحـــو ٣٦٢٥ الف هكتار تمثل حوالى ٢ر٤٦ ٪ من جملة مساحة الاراضى الزراعية لدول المجلـس أى ما يقرب من نصف مساحة الأراضى الزراعية لدول المجلس فى حين تأتى مصر فى المركـــز الثانى من حيث مساحة الأراضى الزراعية حيث تستحوذ على حوالى ثلث مساحة الأراضـــى الزراعيه لدول المجلس ، تبلغ مساحة الأراضى الزراعيه المصريه حوالى ٢٤٤٩ الف هكتـــار تمثل نحو ٢ر٣١ ٪ من مساحة الأراضى الزراعية بدول المجلس ثم تأتى اليمن الشمالى فـــى المركز الثالث حيث تستحوذ على نحو ١٥١٥ الف هكتار تمثل حوالى ٤ر١٩ ٪ من جملـــة الأراضى الزراعية لدول المجلس ، فى حين تأتى الاردن فى المؤخره حيث تستحوذ علـــى حوالى ٢٥٣ الف هكتار تمثل نحو ٢ر٣ ٪ من جملة الأراضى الزراعيةبدول المجلس .

مما يشير الى تركز الأراضى الزراعيه لدول المجلس بالعراق يليها جمهورية مصر العربيـة ثم اليمن الشمالى فالأردن .

جدول رقم (١) : الموارد الأرضية بدول المجلس عام ١٩٨٥

" الف هكتار "

البيان / الدول	المساحة الجغرافية			المساحة الزراعية			أراضي متروكه	أراضي غابات	أراضي مراعي	عدد السكان الف نسمه
	جملة المساحة	نصيب الفرد منها	% من مساحة دول المجلس	مطرية ومرويه	نصيب الفرد منها	% من مساحه دول المجلس				
العراق	٤٣٧٥٠	٢ر٨	٢٥ر٣	٣٦٢٥	٢٣ر	٤٦ر٢	٨٣٧٥	١٧٥٠	٦٠	١٥٥٨٥
الأردن	٨٩٧٦ر٣	٢ر٦	٥ر٢	٢٥٣	٠٧ر	٣ر٢	٧٤٦	٤٠	٧٥٠٠	٣٥٠١
مصر	١٠٠٢٠٠	٢ر٠٧	٥٧ر٩٤	٢٤٤٩	٠٥ر	٣١ر٢	—	—	—	٤٨٥٠٣
اليمن الشمالي	٢٠٠٠٠	٢ر٩٢	١١ر٥٦	١٥١٥	٠٢٢ر	١٩ر٤	١٥٠٠	١٦٠٠	٥٠٠	٦٨٥٠
اجمالي	١٧٢٩٢٦ر٣	٢ر٣	١٠٠	٧٨٤٢	٠١١ر	١٠٠	١٠٦٢١	٣٣٩٠	٨٠٦٠	٧٤٤٣٥

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد — ملاحق القسم الثالث جدول ١/٣ — الامانه الفنيه للجامعة العربية — ١٩٨٨.

أيضا لوحظ أن نصيب الفرد من المساحة الجغرافيه لدول المجلس بلغ أعلاه في العراق وأدناه في مصر وهذا يرجع الى تركز الكثافه السكانية في مصر حيث تستحوذ على نحو ٦٥ ٪ من حجم سكان دول المجلس ، أيضا لوحظ أن نصيب الفرد من الأراضى الزراعية بلغ أعلاه في العراق وأدناه في مصر للأسباب سالفة الذكر .

أيضا لوحظ من الجدول أنه لا توجد أراضى متروكه بدون زراعة في مصر ، بينما بلغت جملة الاراضى المتروكه بدون زراعة على مستوى دول المجلس حوالى ١٠٫٦ مليون هكتار تتركز معظمها في العراق حيث بلغت جملة الأراضى المتروكه حوالى ٨٫٤ مليون هكتار تمثل نحو ٧٨٫٩ ٪ من جملة الأراضى المتروكه على مستوى دول المجلس بينما جاء اليمن في المركز الثانى حيث بلغت جملة الأراضى المتروكه بدون زراعة حوالى ١٫٥ مليون هكتار تمثل نحو ١٤٫١ ٪ من جملة أراضى المجلس المتروكه بدون زراعة ثم الاردن حيث بلغت جملة الاراضى المتروكة بدون زراعة حوالى ٧٤٦ الف هكتار تمثل نحو ٧٪ من جملة الأراضى المتروكة بدون زراعة على مستوى المجلس .

أيضا لا يوجد أراضى غابات أو مراعى بمصر حيث أن تعداد سكانها الكبير جعلها تستغل أى مساحة أرضية في الزراعة الكثيفة والتقليدية بينما بلغت جملة أراضى الغابات والمراعى في دول المجلس نحو ١٫٤٥ اليون هكتار تبلغ الغابات حوالى ٣٫٣٩ مليون هكتار والمراعى حوالى ٨٫٠٦ مليون هكتار ، وتتركز أراضى الغابات في العراق حيث تستحوذ على ما يزيد عن نصف مساحة الغابات على مستوى دول المجلس وتأتى بعدها اليمن الشمالى حيث تستحوذ على نحو ٤٧٫٢ ٪ من جملة الغابات على مستوى دول المجلس بينما تأتى الأردن في المؤخره حيث تبلغ الغابات بها حوالى ٤٠ الف هكتار تمثل نحو ١٫٢ ٪ من جملة مساحة الغابات على مستوى دول المجلس .

بينما تتركز المراعى فى الأردن حيث تبلغ مساحة المراعى فى الأردن نحو ٧ر٥ مليون هكتار تمثل حوالى ٩٣ر١ ٪ من جملة مساحة مراعى دول المجلس وتأتى بعدها اليمن حيث تبلغ مساحة المراعى بها نحو ٥٠٠ ألف هكتار بينما تبلغ مساحة المراعى فى العراق حوالى ٦٠ الف هكتار ٠

مما يشير الى تركز الغابات بالعراق وتركز المراعى بالأردن من كل التحليل السابق للموارد الأرضية يلاحظ أن مصر تتمتع بأكبر مساحة جغرافية بينما ارتفاع عدد سكانها يجعل الكثافة السكانية الأرضية مرتفعه مقارنة بدول المجلس الأخرى حيث يقل نصيب الفرد المصرى من المساحة الجغرافية مقارنه بدول المجلس الأخرى يلى مصر فى ارتفاع الكثافه السكانية الأرضية الأردن ثم العراق فاليمن الشمالى ٠

بالنسبه للرقعه الزراعيه لوحظ أن العراق تستحوذ على أعلى مساحة زراعية بينما تأتى مصر فى المرتبه الثانية ثم اليمن الشمالى فالأردن ، الا أن نصيب الفرد من الأراضى الزراعية يبلغ أعلاه فى العراق ثم اليمن الشمالى فالأردن ثم أدناه فى مصر نتيجة للكثافه السكانيه المرتفعه ٠

أيضا لوحظ أن مصر ليس بها أراضى بدون زراعة أو غابات أو مراعى ويرجع ذلك للكثافه السكانية الكبيره حيث تستحوذ على ٦٥ ٪ من جملة سكان دول المجلس ، بينما تتركز الغابات بالعراق والمراعى بالأردن وتزيد الأرض المتروكه بدون زراعة فى العراق على أى دوله أخرى من دول المجلس ٠